

*Permanent Observer Mission
of the State of Palestine
to the United Nations*



البعثة المراقبة الدائمة
لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة

(الرجاء المراجعة عند الإلقاء)

كلمة

فخامة الرئيس محمود عباس
رئيس دولة فلسطين

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها الإعتيادية السبعين

نيويورك، 30 سبتمبر/أيلول 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد موغينس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة،
السادة رؤساء الوفود،
السيدات والسادة،

جئتم اليوم من فلسطين، لأدق ناقوس الخطر، لما يحدث في القدس، حيث تقوم الجماعات الإسرائيلية المتطرفة باقتحاماتها المتكررة والممنهجة للمسجد الأقصى المبارك، بهدف خلق وضع قائم جديد، وتقسيم زمني، يسمح للمتطرفين المحميين من قوات الأمن الإسرائيلية، وبمرافقة وزراء ونواب كنيست، بالدخول للمسجد في أوقات معينة، بينما يتم منع المصلين المسلمين من دخوله في تلك الأوقات، ومنعهم من أداء شعائرهم الدينية بحرية

هذا هو المخطط الذي تعمل الحكومة الإسرائيلية على تحقيقه، مخالفة بذلك الوضع القائم منذ ما قبل العام 1967 وما بعده، بل ومرتكبة بذلك خطأ جسيماً، لأننا لن نقبل بذلك، وشعبنا الفلسطيني لن يسمح بتمرير هذا المخطط غير القانوني، الذي يؤجج مشاعر الفلسطينيين والمسلمين في كل مكان.

إنني أدعو الحكومة الإسرائيلية، وقبل قوات الأوان، التوقف عن استخدام قواتها الغاشمة، لفرض مخططاتها للمساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وخاصة المسجد الأقصى، لأن ذلك سيحول الصراع من سياسي إلى ديني، ويفجر الأوضاع في القدس وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

السيدات والسادة،

يشرفني أن ألقى كلمة دولة فلسطين أمام جمعيتكم الموقرة في هذه الدورة التي تصادف الذكرى السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، والتي جعلت تعزيز وحماية السلم والأمن الدوليين، وصون حقوق الإنسان من أهم أهدافها. وقد كانت قضية فلسطين من أولى القضايا العادلة، التي طرحت على الأمم المتحدة منذ إنشائها، ولكنها بقيت وحتى هذه اللحظة دون حل، إذ لم تنجح المنظمة وأعضاؤها في رفع الظلم عن شعبنا وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة الحرة ذات السيادة.

السيدات والسادة،

إنني أدعوكم لمراجعة تاريخ قضية فلسطين، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بها، لإدراك الحقيقة الساطعة، بأن ظلماً تاريخياً لحق بشعب ووطن له إسهاماته الفكرية والثقافية والإنسانية، عاصمته القدس الشرقية، بوابة الأرض نحو السماء، فهو شعب لا يستحق أن يحرم من وطنه، وأن يموت في المنافي أو تبتلعه البحار، ويتنقل من لجوء إلى آخر، وأن تظل قضيته العادلة تراوح مكانها كل هذه السنين.

إن شعبي يعلق الآمال على دول هذه المنظمة، لتمكينه من نيل حريته واستقلاله وسيادته، ليتحقق هدفه وحقه في دولة خاصة به كباقي شعوب الأرض، وكذلك حل قضية لاجئيه وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194، ومبادرة السلام العربية، فهل هذا كثير؟

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

نحن طلاب حق وعدل وسلام، وإن قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، الذي بموجبه أقيمت إسرائيل منذ 67 عاماً، لازال الشق الثاني منه ينتظر التنفيذ، فدولة فلسطين العضو المراقب في الأمم المتحدة تستحق اعترافاً كاملاً وعضوية كاملة، فلا يعقل وبعد أن قدمنا التضحيات الجسام، وصبرنا كل هذه السنين على ألم اللجوء والمعاناة، وارتضينا أن نصنع السلام وفق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، والقانون الدولي، وخطة خارطة الطريق، أن تظل قضية فلسطين تنتظر كل هذه العقود دون حل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن استمرار الوضع الراهن أمر لا يمكن القبول به، لأنه يعني الإستسلام لمنطق القوة العاشمة، التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية، حيث تواصل وبشكل غير قانوني توسعها الإستيطاني في الضفة الغربية، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة، ولا زالت مستمرة في حصارها لقطاع غزة، الأمر الذي يفاقم حجم المعاناة التي يعيشها أهلنا هناك، غير عابئة بقرارات الأمم المتحدة، أو الإتفاقات الموقعة بين الجانبين برعاية دولية. ونذكر بما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين، في العام 1976، بأن إسرائيل ستصبح دولة أبرتهايد إذا استمرت في احتلالها للأرض الفلسطينية، ووصف المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية بالسرطان.

إن استمرار هذا الأمر يدعونا للتساؤل، هل تصويت دول ديمقراطية عريقة ضد القرارات الخاصة بفلسطين وبحقوقها المشروعة يخدم السلام ودعواته ممن يؤمنون بحل الدولتين؟ أم أنه يخدم ويشجع المتطرفين ويزيدهم حقداً وعنصرية ويجعلهم يشعرون أنهم فوق

القانون، لدرجة إقدامهم على حرق عائلة فلسطينية في بلدة دوما بالضفة الغربية، والتي أودت بحياة الطفل الرضيع علي دوابشة، ووالده ووالدته، ولم يبق من العائلة إلا الطفل اليتيم أحمد ابن الأربعة أعوام، يرقد بين الحياة والموت في المستشفى نتيجة حرقه، ولا زال القتلة طلقاء ولم يتم اعتقالهم إلى الآن.

وهذه ليست الجريمة الأولى، فقبلها قاموا بحرق ثم قتل الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير في القدس، والطفل محمد الدرة في غزة، وآلاف من قبلهم قد قتلوا في قطاع غزة والضفة الغربية، ولازلنا نذكر مذبحه دير ياسين، وجميعها جرائم مرت دون عقاب، فإلى متى ستبقى إسرائيل، فوق القانون الدولي ودون محاسبة؟

لا أريد بسبب ضيق الوقت أن أسرد عليكم هنا كم هي الانتهاكات الإسرائيلية التي ترتكب بحق شعبنا، وكم من القوانين القمعية التي تصدر عن حكومات إسرائيل، وآخرها تعليمات إطلاق النار الحي والإعتقال والتكيل بالمتظاهرين السلميين من الفلسطينيين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إننا لا نرد على الكراهية والوحشية الإسرائيلية الإحتلالية بمثلها، بل نعمل على نشر ثقافة السلام والتعايش بين شعبنا وفي منطقتنا، ونتوق لأن نراها وشعوبها كافة تنعم بالسلام والأمن والاستقرار والرخاء والازدهار، وهذا لا يتحقق مع استمرار الإحتلال والإستيطان والجدار، وحرق البشر وأماكن العبادة والبيوت، وقتل الشباب، والأطفال والرضع، وحرق المزروعات والإعتقال دون تهمة أو محاكمة.

كيف تستطيع دولة تزعم أنها واحة للديمقراطية وتدعي أن لديها محاكم وأجهزة أمن تعمل وفق القانون، أن تقبل بوجود عصابات ما يسمى بتدفيع الثمن وغيرها، من التنظيمات الإرهابية التي تمارس الإرهاب ضد شعبنا وممتلكاته ومقدساته، وهي جميعاً تعمل تحت سمع وبصر الجيش والشرطة الإسرائيلية، دون رادع أو عقاب، بل إنهم يوفرون لها الحماية والرعاية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أما أن لهذا الظلم أن ينتهي؟ أما أن لهذه العذابات أن تتوقف؟ أما أن لهذا الجدار العنصري العازل أن يفكك ويزال؟ أما أن لنقاط التفتيش والحواجر المذلة والمهينة التي تقيمها قوات الإحتلال الإسرائيلي على أرضنا أن تزول، وأن يرفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وأن ينتقل أبناء شعبنا بحرية وكرامة في وطنهم وخارجهم؟ أما أن لهذا الاستيطان الإحتلالي والعنصري والإرهابي لأرضنا، والذي يعيق حل الدولتين أن يزول؟ أما أن لستة

آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية أن يروا نور الحرية والعيش بين أهلهم وذويهم؟
أما أن لأطول احتلال في التاريخ جاثم على أنفاس شعبنا أن ينتهي؟

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

رغم كل ما يضعه الإحتلال من عقبات، فإننا ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلى هذه اللحظة نعمل بوتيرة متسارعة من أجل بناء أسس دولتنا وبنائها التحتية ومؤسساتها الوطنية والسيادية، وقد أحرزنا تقدماً حقيقياً على الأرض، وبشهادة العديد من الجهات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وسنستمر في جهودنا وعملنا، وبدعم الأشقاء والأصدقاء، لجعل تلك الدولة حقيقة واقعة، وصرحاً شامخاً ملتزماً بالمعايير الدولية، في ظل سيادة القانون والشفافية كدولة قانون ديمقراطية وعصرية. وفي هذا الإطار، نثمن الجهود التي تبذلها مجموعة الدول المانحة AHLC، برئاسة مملكة النرويج، ونحثها على الإستمرار في دعم حياة أفضل لشعبنا وبناء مؤسسات دولتنا.

إن انضمامنا لعضوية المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، ليس موجهاً ضد أحد، إنما هو إجراء يهدف لصون حقوقنا، وحماية شعبنا، ومواءمة قوانين ونظم دولتنا مع المعايير الدولية، ولصقل شخصيتها الاعتبارية والقانونية.

أما على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني، فنحن مصممون على وحدة أرضنا وشعبنا، ولن نسمح بحلول مؤقتة أو دويلات مجزأة، ونسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن فلسطين بلد القداسة والسلام، مهد المسيح رسول المحبة والسلام، ومسرى ومعراج محمد صلى الله عليه وسلم، الذي بعث رحمة للعالمين، فلسطين هذه لازالت تبحث عن السلام، وشعبي يريد أن يعيش في وطنه بأمن وأمان ووثام واستقرار وحسن جوار مع شعوب ودول المنطقة كافة، ويشهد على ذلك إسهامه الحضاري والإنساني والثقافي والروحي في المسيرة الإنسانية منذ بداياتها.

فبالأمس القريب وتحديداً في 17 مايو/أيار 2015 تم اعتماد قديستين من فلسطين، هما ماري ألفونسين غطاس، ومريم بواردي، وذلك من قبل قداسة الحبر الأعظم البابا فرنسيس، في حاضرة الفاتيكان، وبحضور عشرات الآلاف من المؤمنين ومن أرجاء المعمورة، وتم رفع علم فلسطين على مقر الكرسي الرسولي، والإعتراف بدولة فلسطين، وهو ما تم توثيقه في الاتفاقية التي تم توقيعها بين دولة الفاتيكان ودولة فلسطين.

إننا نطمح لأن نرى دولة فلسطين المستقلة تأخذ مكانها بين الأمم، وكلنا ثقة واطمئنان بأنها ستسهم إسهاماً فاعلاً في صنع الرخاء والتقدم الإقتصادي والثقافي والحضاري والإنساني، الذي ستكون له آثاره الإيجابية على شعبنا والمنطقة والعالم. فمن فلسطين، وبفلسطين يكون السلام.

وإنني أنتهز هذه الفرصة، لأعبر باسم شعبي عن شكرنا لكل من صوت من دول العالم في العاشر من هذا الشهر لصالح القرار الذي بدوره سيمكننا اليوم من رفع علم فلسطين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، واليوم ليس ببعيد، عندما سيرفع علم فلسطين على أسوار القدس، عاصمة دولة فلسطين.

كما لا يفوتنا أن نشيد أيضاً بقرارات البرلمان الأوروبي الأخيرة التي دانت الإستيطان ومنتجاته، وأكدت على حق شعبنا الفلسطيني في أن تكون له دولة المستقلة ذات السيادة إلى جانب دولة إسرائيل، ووافقت كذلك على إنشاء لجنة للعلاقة مع فلسطين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لقد واصل عدد من الدول والبرلمانات الأوروبية اعترافاتهم بدولة فلسطين، إقراراً بحقنا الطبيعي في دولة مستقلة، وفي هذا الصدد، نشكر مملكة السويد على شجاعتها وإعترافها بالدولة، وإن على كل من يقول أنه مع خيار حل الدولتين أن يعترف بالدولتين، وليس بدولة واحدة فقط.

وإنني اليوم لأدعو دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين بعد، أن تقوم بذلك، ونحن على ثقة تامة بأنها ستفعل، إيماناً بعدالة هذا الاستحقاق لشعبنا وقضيتنا.

إنني من هنا، من منبر الأمم المتحدة، وفي ظلال الأعياد الدينية، لأتوجه بدعوة صادقة إلى الشعب الإسرائيلي من أجل سلام قائم على العدل والأمن والاستقرار للجميع، كما أدعو مجلس الأمن والجمعية العامة إلى تحمل مسؤولياتهم قبل فوات الأوان.

السيدات والسادة،

تعلمون جميعاً أن الحكومة الإسرائيلية أفشلت الجهود التي بذلتها إدارة الرئيس أوباما في السنوات الماضية والتي كان آخرها الجهود التي قام بها وزير الخارجية جون كيري من أجل التوصل إلى إتفاق سلام عبر المفاوضات.

إن سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية، ومواقف رئيسها وأعضائها تؤدي إلى استنتاجات واضحة، بأنها تعمل جاهدة على تفويض حل الدولتين القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية.

السيدات والسادة،

إننا نرحب بالجهود الدولية والأوروبية، بما فيها المبادرة الفرنسية الداعية لتشكيل مجموعة دعم دولية لتحقيق السلام، وقد أكدت الدول العربية في قمته الأخيرة، تأييدها لإصدار قرار من مجلس الأمن يتضمن المعايير الواضحة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين على حدود 1967، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال، إذ لم يعد من المفيد تضييع الوقت في مفاوضات من أجل المفاوضات، بل المطلوب إيجاد مظلة دولية تشرف على إنهاء هذا الاحتلال وفق قرارات الشرعية الدولية، وإلى حين ذلك، فإنني أطلب الأمم المتحدة بتوفير حماية دولية لشعبنا الفلسطيني وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

السيدات والسادة،

لقد حاولنا إلزام إسرائيل بتطبيق الإتفاقيات الموقعة والتفاوض وفق حل الدولتين، من خلال الإتصالات المباشرة مع الحكومة الإسرائيلية، وعبر الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (أعضاء اللجنة الرباعية الدولية)، وغيرها من الأطراف، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أصرت على استمرار نهج تدمير حل الدولتين، وتكريس نظامين على الأرض، نظام الأبرتايد المعمول به حالياً على أراضي دولة فلسطين المحتلة تجاه الفلسطينيين من جهة، ونظام آخر ذي امتيازات وحماية للمستوطنين الإسرائيليين من جهة أخرى.

السيدات والسادة،

لقد نصت إتفاقية أوسلو الإنتقالية ومرفقاتها، والإتفاقيات اللاحقة والموقعة مع إسرائيل، على أن يتم تنفيذها خلال خمس سنوات، تنتهي في العام 1999 بالإستقلال التام لدولة فلسطين، وزوال الإحتلال الإسرائيلي عنها، إلا أن إسرائيل، قد توقفت عن استكمال عملية انسحاب قواتها المقررة من المناطق المصنفة ب وج، التي تمثل أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية وبما فيها القدس، وبدلاً من ذلك زادت من نشاطاتها الإستيطانية في كل مكان.

إذ أنه منذ خطاب الرئيس أوباما في القاهرة عام 2009، والذي دعى فيه إلى وقف الاستيطان، زادت الحكومة الإسرائيلية الإستيطان في الضفة والقدس بنسبة 20%، ضاربةً بعرض الحائط إلترامها بعدم القيام بأي إجراء غير قانوني وأحادي الجانب من شأنه أن يجحف بالحل النهائي، كما واستباححت المناطق المصنفة (أ) وهي الأراضي الواقعة تحت الولاية الأمنية الفلسطينية الكاملة والتي أقمنا فيها مؤسسات دولتنا الفلسطينية.

كما وأن إسرائيل، ترفض مراجعة الإتفاقيات الإقتصادية التي تتحكم بقدرة الإقتصاد الفلسطيني على التطور والإستقلال، مصررة على فرض الهيمنة على اقتصادنا، أسوة بالهيمنة العسكرية والأمنية، ورافضةً الحق الفلسطيني في التطور والإستفادة من ثرواته الطبيعية، وبذلك تكون إسرائيل قد قامت بتدمير الأسس التي بنيت عليها الإتفاقيات السياسية والأمنية، علاوة على ما قامت به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من إجراءات أدت إلى تعطيل المرحلة الإنتقالية الهادفة الى تحقيق استقلال دولتنا، وغيرها من الإنتهاكات جعل الوضع غير قابل للإستمرار.

لهذا فإننا نعلن أنه ما دامت إسرائيل مصررة على عدم الإلتزام بالإتفاقيات الموقعة معنا، والتي تحولنا إلى سلطة شكلية بدون سلطات حقيقية، وطالما أن إسرائيل ترفض وقف الإستيطان والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى وفق الإتفاقيات معها، فإنها لا تترك لنا خياراً، سوى التأكيد على أننا لن نبقي الوحيدين ملتزمين في تنفيذ تلك الإتفاقيات، بينما تستمر إسرائيل في خرقها، وعليه فإننا نعلن أنه لا يمكننا الاستمرار في الإلتزام بهذه الإتفاقيات، وعلى إسرائيل أن تتحمل مسؤولياتها كافة كسلطة إحتلال، لأن الوضع القائم لا يمكن استمراره، وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في شهر مارس/ آذار الماضي محددة وملزمة.

السيدات والسادة،

إن دولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية، هي دولة تحت الإحتلال، تماماً كما كان هذا الحال لدول عديدة خلال الحرب العالمية الثانية، علماً بأن 137 دولة إترفت بدولتنا، وهناك إجماع عالمي على حق شعبنا في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله.

وأذكركم بقرار الجمعية العامة 67/19 لعام 2012 الذي أكد بأن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ستكون الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، وأن المجلس الوطني الفلسطيني هو برلمان دولة فلسطين.

مرة أخرى، إن الوضع الحالي غير قابل للإستمرار، وسوف نبدأ بتنفيذ هذا الإعلان بالطرق والوسائل السلمية والقانونية، فإما أن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية ناقلة للشعب الفلسطيني من الإحتلال إلى الإستقلال، وإما أن تتحمل إسرائيل سلطة الإحتلال، مسؤولياتها كافة.

وفي نفس الوقت، والتزاماً منا بمبادئ القانون الدولي، فإن دولة فلسطين سوف تستمر في مساعيها للإنضمام للمواثيق والمنظمات الدولية كافة، وسوف تمضي قدماً في الدفاع عن شعبها الواقع تحت الاحتلال عبر جميع الوسائل القانونية والسلمية المتاحة، إذ أن دولة فلسطين الآن طرف متعاقد سام في إتفاقيات جنيف لعام 1949، وطرف في نظام روما الأساسي وعضو في المحكمة الجنائية الدولية، ومن يخشى القانون الدولي والمحاكم الدولية عليه أن يكف عن ارتكاب الجرائم.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إنني لازلت أمد يدي للسلام العادل، الذي يضمن حقوق شعبي وحرية وكرامته الإنسانية، وأقول لجيراننا أبناء الشعب الإسرائيلي، إن السلام مصلحة لكم ولنا ولأجيالنا القادمة جميعاً، وإياكم والذاكرة القصيرة، فالانغلاق على الذات مدمر، وكلنا أمل بأن تعيدوا قراءة الواقع، واستشراف المستقبل، وأن تقبلوا للشعب الفلسطيني ما تقبلوه لأنفسكم، عندئذ ستجدون بأن تحقيق السلام سيغدو في المتناول، وستنعمون بالأمن والأمان والسلام والاستقرار، فهذه القيم هي ما نسعى لتحقيقه نحن أيضاً لشعبنا الفلسطيني.

أشركم على حسن الإستماع ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.